موجهات الفعل القيادي

ترتبط موجهات الفعل القيادي جملة من القيم و المبادئ و الاتجاهات التي تحدد مساره و غاياته ...و غالبا ما تعد معايير يحكم بها الفاعل على الأنماط السلوكية يشكل عام و يميز بين الصالح و الطالح فقد تندفع مجموعة من القياديين إلى ممارسة أنماط من السلوك القيادي الذي يعود بالنفع على القائد بالدرجة الأولى دون الاهتمام بالصالح العام أو المنفعة العامة و قد تندفع مجموعة أخرى بذات الموقف إلى ممارسة الأفعال القيادية لتحقيق النفع العام دون الأخذ بالاعتبار المنافع الشخصية .

و إذا كانت عوامل ظهور الفعل القيادي متشابهة بين القادة فإن موجهات الفعل القيادي تبدو مختلفة بسبب اختلاف عوامل التنشئة و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المحيطة بهم .

و على الرغم من تنوع العوامل المؤثرة في موجهات الفعل القيادي و اختلاف معايير الحكم على أنماط السلوك الاجتماعي المختلفة إلا أنه يمكن تمميز القيم الموجهة للسلوك القيادي وفق النماذج التالية :

أ- موجهات السلوك القيادي على أساس المصلحة العامة :

تقوم موجهات الفعل القيادي هنا على تمثل القادة مصلحة الجماعة التي ينتمون إليها و يصبح هذا الأمر شغلهم الشاغل ...و بالتالي تأتي معايير الحكم على الأشياء بكل أنواعها المادية و المعنوية و الفكرية في ضوء ارتباطهما بالصالح العام للجماعة ...أي ما هو مفيد للجماعة يعد سليماً و مقبولاً و يحظى بقيمة اجتماعية عالية أمّا ما هو مرفوض فهو الضّار بالمصلحة العامة و يحظى بقيمة اجتماعية سيئة

و يجد الباحثون في علم الاجتماع أن الدرجات العليا من تمثل مصلحة الجماعة في وعي الأفراد إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مقدار التعاضد الاجتماعي الذي عبر عنه ابن خلدون بالعصبية و دوركهايم بمفهوم التماسك و كارل ماركس بالوعي الاجتماعي ....

هنا يختلف تصنيف الأفراد وفق هذا النموذج إلى أفراد تصل نسبة تمثلهم لمصلحة الجماعة درجة ينتفي معا وعيهم لمصالحهم الشخصية " الإيثار – الفداء – التضحية – الاستشهاد في سبيل بقاء الجماعة و استمرارها

و على الطرف الآخر نجد أفراد لا يتمتعون بالحدود الدنيا من القيم التي تحث على مصلحة الجماعة " أي يغلبون مصالحهم الشخصية على مصالح الجماعة و الحكم على الأشياء يأتي من خلال هذه المصالح فما يهددها يعتبر مرفوضاً بصرف النظر عن آثارها السلبية و الايجابية للجماعة

إذا ما أخذت قيم الجماعة بالانتشار ضعف بالمقابل القيم الفردية و العكس صحيح

إلى جانب هذين النموذجين تظهر مجموعة من القادة تكون أكثر ميلاً إلى قيم الجماعة منها إلى قيم الفرد و لكنها تحسب حساباتها على المستوى الشخصي على النحو الذي لا يتعارض مع ما هو عام

ب- موجهات السلوك القيادي الاجتماعي :

في هذا النموذج تكون المعايير الاجتماعية التي استقرت عليها الجماعة خلال فترة طويلة من الزمن هي معايير الحكم على الأشياء أي أن القيم الاجتماعية من عادات و تقاليد و أنماط سلوكية تنطوي في حد ذاتها على عوامل حماية الجماعة و استقرارها و أن ما يهدد الجماعة يكون في مجمل التحديات التي تمس القيم الاجتماعية و العادات و التقاليد السائدة

وفق هذا النموذج فإن الذي يميز الجماعات الإنسانية يكمن في نمط العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد بعضهم عن بعض ، مثال العلاقة بين الأب و الابن تقوم على مجموعة من العادات و التقاليد التي تحدد دور كل منهما و متى ضعفت هذه العادات من الطبيعي أن تضعف العلاقة نفسها المعلم و الطالب – هذا النموذج ينتشر في الجماعات القبلية و العشائرية و التنظيمات غير الرسمية "جماعات الأقران "

- **القائد وفق هذا النموذج عندما يأخذ بالحكم على قضية أو اتخاذ قرار يخص حياة الجماعة غالباً ما تكون العادات و التقاليد بمثابة الموجه الحقيقي لكيفية اتخاذ القرار**

ج-موجهات الفعل القيادي الدينية :

تعد المعايير الدينية واحدة من الموجهات الأساسية للسلوك الانساني و لا سيما السلوك القيادي ويمكن التمييز بين شكلين رئيسية للمعايير الدينية :

١- ما ارتبط بالعادات و التقاليد الاجتماعية حتى يصبح ما هو ديني مطابقاً لما هو اجتماعي حتى يصبح التمييز بين ما هو اجتماعي و

ما هو ديني أمراً صعباً. و بالتالي يصبح الأفراد الذي ينضوون تحته دين واحد أو طائفة واحدة مجتمعاً قائماً بذاته له معاييره الاجتماعية الدينية و قيمه و مصادر حكمه على الأشياء

٢- الشكل الثاني تأتي أحكامه في ضوء المعايير الدينية بشكل أساسي و يعتمد القائد في هذه الحالة على جملة من المبادئ و المعايير الدينية في اتخاذ قراره و تكون مصادر الحكم بالنسبة إليه ما هو حرام و حلال و مشّرع و غير مشّرع بغض النظر عن كونها مقبولة اجتماعياً أو غير مقبولة و هو أمر ثانوي لا يشغل بال القائد أي في هذا المستوى تصبح معايير الحكم على الأشياء مستمدة من أحكام الدين بشكل أساسي ن و قد يتمثل أفراد الجماعة هذه المعايير فتصبح في مشاعرهم و لا يمكن ثني أحد عن أمر من الأمور سوى ما يقره القائد الديني .

د- موجهات الفعل القيادي الأخلاقية :

تقوم القيم الأخلاقية على مبدأ المساواة الإنسانية بين أبناء البشر و في هذا النموذج يأخذ القائد بالتفاعل مع أتباعه على أساس أنهم مساوون له في قيمته الإنسانية مع اختلاف المواقع الاجتماعية و الأدوار للأفراد فالقائد هنا يمتنع عن ممارسة القمع و الكبح إيماناً بمبدأ المساواة في القيمة الإنسانية هذا النمط يقترن مع الأسلوب الديمقراطي بدءاً من الأسرة و حتى أعلى المستويات .... و أحياناً يمتنع القائد عن اتخاذ قرار يهدر كرامة الإنسان حتى ولو كان فيه مصلحة للجماعة.

و طبيعي أيضاً أن افراد الجماعة يتفاوتون في مقدار تمثلهم للقيم الأخلاقية فبعضهم يبقى وفياً لمبادئ الخير و الحق و العدل و لو أدى ذلك إلى فقدان أشياء قد تبدو للغير ذات قيمة عالية و لكنها ليست أعلى قيمة من المبادئ حين يلاحظ أن بعض الأفراد تأتي هذه القيم بالنسبة إليهم في الموقع الثاني أو الثالث و حتى العاشر و هذا يعود إلى وعيهم و مستوى إدراكهم لطبيعة الحياة

هـ- موجهات الفعل القيادي القانونية :

هذا النموذج جاء نتاجاً لعملية تحويل كل المعايير السابقة إلى أحكام أي تريد طبيعة الواجبات و الحقوق المترتبة على كل فرد من أفراد الجماعة و بالتالي جاءت لترسيخ المعايير السابقة وليس لتجاوزها في هذا النمط يلاحظ أن القائد يعتمد في سلوكه الاعتبارات القانونية بالدرجة الأولى و قد يتأثر بقراراته بالاعتبارات الدينية و الاجتماعية

و الأخلاقية لكن دون أن يخرج عن القانون ... و بالتالي يصبح القانون هو المعيار الأول في حماية الجماعة و الحفاظ على تملكها و قوتها و الجماعة هنا الدولة و أي خروج على القانون يعني الخروج على الدولة و تهديداً لها .
و مرة أخرى يلاحظ أن أبناء الدولة لا يكونون في مستوى وعي واحد بالنسبة للامتثال للقانون إلا بمقدار ما فيه إلزام قسري لهم
تضافر موجهات الفعل القيادي و مسؤوليات القائد
إن المعايير السابقة ليست متناقضة بحد ذاتها و لكنها أصبحت كذلك بفعل عوامل عديدة أهمها : تباين مستوى الفهم بين الأفراد و تباين إدراك المصالح الجماعية ... فالقيم الاجتماعية ترمي إلى تعزيز مصلحة الجماعة و عندما تعمل في مضمونها عنف أو قوة فهذا من أجل حماية الجماعة من الأخطار
و عادة الجماعة عندما تضع مجموعة من المعايير فالهدف تحقيق هدفين :
١- تلبية حاجات الأفراد الأساسية من خلال التعاون
٢- حماية الجماعة من أي أخطار يمكن أن تؤدي إلى زوالها
و هذا ينطبق على كل النماذج .

ما الذي يعترض وحدة الجماعة و القيم التي تعزز وحدتها ؟
خطران أساسيان
الخطر الأول
: خطر داخلي يظهر مع تباين مستويات الوعي بمصلحة الجماعة فالبعض يتمثل القيم الاجتماعية و الدينية و الأخلاقية و القانونية بدرجات عالية و تصبح جزءاً لا يتجزأ من وعيه ، في حين يتمثلها البعض بدرجات أقل ... مما يجعل أفراد الجماعة متباينين في اتجاهاتهم و موقفهم تجاه الأشياء و الثروات و قد يصل هذا الأمر إلى مستوى الصراع مما يجعل وحدة الجماعة في خطر
وتصبح قيادة الجماعة في مثل هذا الظرف على غاية من التعقيد حيث تحاول أعضاء الجماعة كسب القائد إلى جانبهم و جعل قراراته متوافقة مع اتجاهاتها و تصوراتها و تحقيق الموازنة يصبح أمراً صعباً و مؤقتة
الخطر الثاني :الخطر الخارجي

الذي يهدد وحدة الجماعة و تماسكها و ذلك من خلال اختلاف الاتجاهات و المعايير الاجتماعية و الأخلاقية السائدة بين أكثر من جماعة حيث تنتظر كل جماعة إلى مصالحها بطريقة مختلفة الأمر الذي يصل إلى مستوى التناقض و الصراع و لهذا تنشأ الرغبة لدى أفراد الجماعة في تعزيز عمليات الأمن من خلال تحقيق بعض مظاهر العدوان الذي هو في جوهره ضمان مستوى عال من الأمن مع توفير حاجات الأفراد الأساسية و للقائد هنا دور في كيفية التعامل مع الشروط المحيطة و صد العدوان ...و أحياناً تسعى الجماعة لحماية مصالحها لمجرد الإحساس بالخطر فتمارس العدوان على الآخرين كشكل من أشكال الدفاع عن النفس و يؤدي القائد هنا دوره في حشد الطاقات و الجهود لتحقيق الانتصار .و إن آليات الدفاع عن النفس لدى الجماعة يتطلب شكلين من أشكال الفعل القيادي

١- تنسيق الجهود لرد أي عدوان خارجي

٢- تنسيق الجهود لممارسة العدوان على الآخرين

دور القائد حشد الطاقات و الكفاءات